المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

تراجع التضخم وتثبيت سعر الفائدة

ecss.com.eg

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تحرير
أ. ماهر الشريف

مستشار التحرير
أ. محمد عبد العاطي

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

الفريق البحثي
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
سالي عاشور
شادي هلال
د. عمر الحسيني
أمل إسماعيل
ندى بهاء

100 شارع الميرغني – مصر الجـديـدة – الـقـاهـرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

4 تقديم

5 أبرز قضايا الأسبوع

8 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

8 عوامل الصعود الهادئ: من يقود نمو احتياطي مصر في 2025؟

19 بين الطموح الجيوسياسي والتحديات الهيكلية: قراءة في قمة بريكس 2025

تقديم

شهد الأسبوع الأول من يوليو 2025 تطورات اقتصادية بارزة على الصعيدين المحلي والدولي، عكست تباينًا في المؤشرات والتوجهات، فعلى المستوى المحلي، ارتفع احتياطي النقد الأجنبي وارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالتوازي مع ارتفاع الإيرادات الضريبية والفائض الأولي، كما قرر البنك المركزي المصري الإبقاء على سعر الفائدة، أما على الصعيد الدولي، تصاعدت التوترات التجارية مع إعلان الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» فرض رسوم جمركية واسعة، في حين واصلت «أوبك+» خطواتها لزيادة الإنتاج، وسط توقعات بارتفاع مستدام في الطلب على النفط، في مشهد يعكس تغيرات متسارعة في الاقتصاد العالمي.

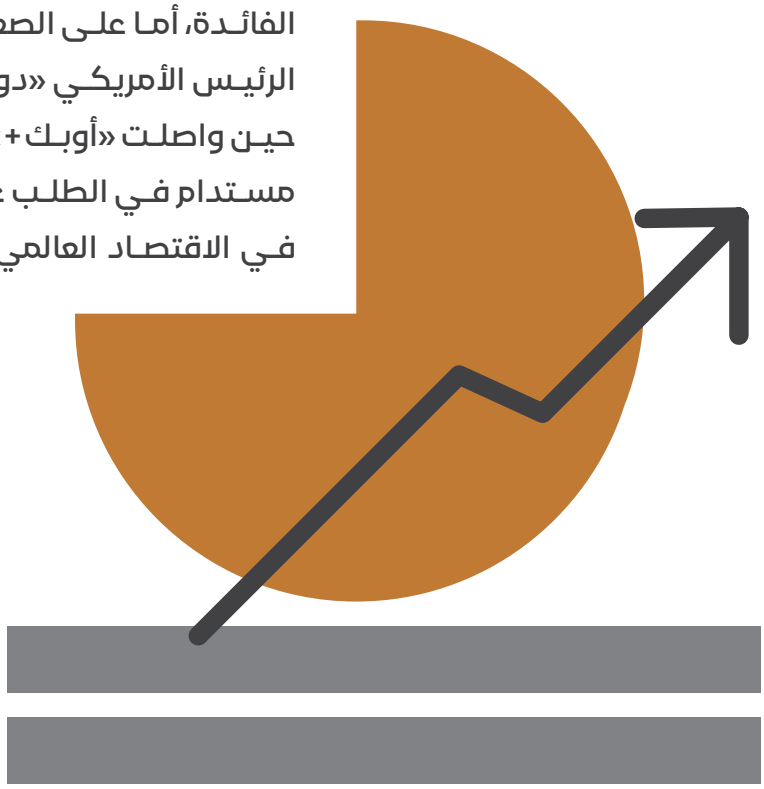

.. أبرز قضايا الأسبوع

شهد الأسبوع الأول من يوليو 2025 تطورات اقتصادية مهمة على المستويين المحلي والدولي، فعلى الصعيد المحلي، ارتفع احتياطي مصر من النقد الأجنبي بنحو 174.1 مليون دولار إلى 48.7 مليار دولار بنهاية يونيو 2025. من ناحية أخرى، انخفض مؤشر مديري المشتريات في مصر إلى 48.8 نقطة في يونيو بعد أن ارتفع إلى 49.5 في شهر مايو، ليستمر دون مستوى 50 الفاصل بين النمو والانكماش للشهر الرابع على التوالي.

فيما كشف التقرير الشهري الصادر عن وزارة المالية المصرية في 30 يونيو 2025، أن العجز الكلّي في موازنة مصر وصل إلى 6.9% من الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة يوليو-مايو 2025/2024، كما ارتفع الفائض الأولي بنحو 267 مليار جنيه (1.1% من الناتج المحلي الإجمالي)، كما ارتفعت الإيرادات الضريبية بشكل ملحوظ بنحو 36% خلال فترة الدراسة مقابل العام السابق.

وأعلنت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي عن ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال الربع الثالث من العام المالي 2025/2024؛ حيث سجل نسبة 4.77%، مقارنة بمعدل نمو بلغ 2.2% في الربع المناظر من العام المالي السابق وهو أعلى معدل نمو ربع سنوي له منذ ثلاث سنوات.

من ناحية أخرى، أعلن صندوق النقد الدولي، أنه سيقوم بدمج المراجعتين الخامسة والسادسة من برنامج الدعم المالي لمصر، البالغ حجمه 8 مليارات دولار، في خريف العام الجاري، بهدف منح السلطات المصرية مزيدًا من الوقت لتحقيق الأهداف الأساسية للإصلاح الاقتصادي.

كما قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق 10 يوليو 2025 الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند 24 % و25 % و24.5%، على الترتيب. كما قررت الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند 24.5%.

وشهد المعدل السنوي للتضخم العام تراجعًا خلال الربع الثاني من عام 2025 إلى 15.3% مقابل 16.5% في الربع الأول من عام 2025، مواصلًا بذلك مساره النزولي. ويُعزَى ذلك إلى استقرار التطورات الشهرية للتضخم إلى حد كبير، والمستوى المناسب من التشديد النقدي، فضلًا عن انحسار الصدمات السابقة؛ حيث انخفض كل من المعدل السنوي للتضخم العام والأساسي في يونيو 2025 إلى 14.9% و11.4% على التوالي.

على صعيد الطاقة، قرر تحالف أوبك+ رفع إنتاجه النفطي بمقدار 548 ألف برميل يوميًا في أغسطس، بما يفوق الزيادات التي أقرها على مدى الأشهر الثلاثة السابقة، ضمن سعيه لاستعادة الحصة السوقية، التي فقدها لصالح منافسين خلال الفترة التي قلص فيها إمداداته بهدف الحفاظ على التوازن بين العرض والطلب في السوق.

فيما توقعت منظمة «أوبك» أن يرتفع استهلاك النفط بنسبة 18.6% بين عامي 2024 و2050، ليصل إلى نحو 123 مليون برميل يوميًا بحلول نهاية عام 2025، وقال الأمين العام للمنظمة «هيثم الغيص»: إنه لا يُتوقع حدوث ذروة في الطلب خلال العام الجاري.

فيما قال رئيس شركة «توتال إنرجيز»: إن أوروبا ستكون قادرة على التكيف مع الحظر المقترح فرضه من قبل المفوضية الأوروبية على واردات الغاز الروسي اعتبارًا من عام 2028، مشيرًا إلى توسع قدرات تصدير الغاز الطبيعي المُسال في الولايات المتحدة وقطر.

كما أعلنت وزارة البترول والثروة المعدنية تأمين إمدادات الغاز لجميع القطاعات بأربع سفن تغييز، في إطار المحور الأول من استراتيجية عمل وزارة البترول والثروة المعدنية لزيادة الإنتاج وتأمين احتياجات الدولة من موارد الطاقة، كما تم وضع خطة متكاملة لتطوير وإحداث نقلة نوعية بالبنية التحتية لقطاع الغاز في مصر، تعزيزًا لقدرة الدولة على تأمين كافة احتياجات قطاع الكهرباء وكذلك القطاعات الصناعية والاقتصادية المختلفة بشكل آمن ومستدام.

على صعيد الاقتصاد الدولي، أعلن الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» فرض رسوم جمركية بنسبة 50% على النحاس. وذكر على صفحته على موقع «تروث سوشيال» أن هذه الرسوم ستدخل حيز التنفيذ في الأول من أغسطس 2025، وأن القرار اتُخذ بعد تقييم يتعلق بالأمن القومي.

كما وقع «ترامب» خطابات إلى عديد من الدول تحدد معدلات الرسوم الجمركية المختلفة التي ستواجهها على السلع التي تصدرها إلى الولايات المتحدة، ومن ناحية أخرى، قال متحدث باسم الاتحاد الأوروبي، إن بروكسل تسعى للتوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة خلال الأيام المقبلة، في محاولة لتلافي فرض رسوم جمركية شاملة على صادراتها. في السياق ذاته، أكدت رئيسة المفوضية الأوروبية «أورسولا فون دير لاين» أن الاتحاد يواصل العمل بشكل مكثف مع إدارة «ترامب» لإبرام اتفاق تجاري متوازن، مشددة على أن بروكسل مستعدة لجميع السيناريوهات.

.. مقالات تحليلية

عوامل الصعود الهادئ:
من يقود نمو احتياطي مصر في 2025؟

أحمد بيومي
نائب رئيس وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ارتفع احتياطي مصر من النقد الأجنبي بنحو 174.1 مليون دولار إلى 48.7 مليار دولار بنهاية يونيو 2025، وقد يتساءل البعض عن أسباب ارتفاع ذلك الاحتياطي وما دلالاته، وما أسباب نموه، وكيف تشكلت فكرة الاحتياطيات النقدية عالميًا بنظرة تاريخية على فكرة لجوء الدول إلى تأسيس الاحتياطي النقدي، ثم الانتقال إلى أداء القطاعات المختلفة بالاقتصاد المصري والتي كانت سببًا في نمو احتياطي النقد الأجنبي.

احتياطي النقد الأجنبي هو مجموعة الأصول الخارجية القابلة للاستخدام بشكل مباشر، والتي تحتفظ بها السلطات النقدية (البنك المركزي أو السلطة النقدية الرسمية) لدعم العملة المحلية، وتسوية المدفوعات الدولية، وتنظيم سوق الصرف، وتوفير الثقة في قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، وتشمل هذه الأصول العملات الأجنبية القابلة للتحويل مثل الدولار، اليورو، الين، الجنيه الإسترليني، اليوان الصيني، الدولار الكندي، الدولار الأسترالي، حقوق السحب الخاصة)، وتدرج هذه الأصول ضمن الاحتياطي الرسمي للدولة وتُقاس عادة بوحدة الدولار الأمريكي لأغراض المقارنة الدولية .

وتعود فكرة احتياطي النقد الأجنبي إلى نظرية «الاحتياطيات الدولية» والتي تستند إلى عدة نظريات وأهداف يمكن إيجاز بعضها في التالي:

- **نظريـة التـوازن الخارجـي:** التـي تـرى أن الـدول تحتـاج لاحتياطيـات أجنبيـة كـي تتمكـن مـن المحافظـة علـى تـوازن ميـزان المدفوعات ومواجهـة أي اختـلالات مؤقتـة فـي الحسـاب الجـاري أو حسـاب رأس المـال.

- **نظريـة تغطيـة العملـة:** والتـي تشـير إلـى أنـه يفتـرض أن الدولـة تحتـاج احتياطيًـا كافيًـا لتغطيـة عـرض النقـود المحلـي أو لضمـان تثبيـت سـعر الصـرف، وتجنـب انهيـارات مفاجئـة فـي قيمـة العملـة، خاصـة فـي الأنظمـة ذات سـعر الصـرف الثابـت أو المُـدار.

- **نظريــة الحيطــة والســيولة:** والتــي تشــير إلــى أن الــدول تحتفــظ باحتياطــي نقــد أجنبــي كـ»مخــزون وقائــي» (Buffer) لمواجهـة الصدمـات الخارجيـة (كأزمـات أسـعار السـلع، أو انسـحاب المسـتثمرين)، ارتفـاع مدفوعـات الديـن الخارجـي، تقلّبـات تدفقـات رءوس الأمــوال، الكــوارث أو الأزمــات السياســية.

- **نظريــة التكلفــة – العائــد:** والتــي تفتــرض أن تكويــن الاحتياطــي يجــب أن يتــوازن بيــن تكلفتــه كفرصــة ضائعــة لاســتثمار تلــك الأمــوال، وفوائــده فــي تعزيــز الثقــة الائتمانيــة، ودعــم الاســتقرار النقــدي، وخفــض تكلفــة الاقتــراض الســيادي .

وعلـى الرغـم مـن أن البنـك المركـزي المصـري لا يُفصـح بدقـة عـن توزيـع الاحتياطـي حسـب العـملات، لكنـه يتبـع النمـط العالمـي فـي تكوينـه؛ حيـث يمثـل الـدولار الأمريكـي المكـون الأكبـر، يليـه اليـورو، والذهـب، ثـم باقـي العـملات بنسـب صغيـرة، وقـد بـدأت مصـر منـذ عـام 2022 فـي إدخـال اليـوان الصينـي فـي احتياطياتهـا، ضمـن

سياسة تنويع مصادر التمويل وتعزيز العلاقات مع الصين، وفيما يلي أهم العملات المستخدمة عالميًا في تكوين احتياطيات النقد الأجنبي حسب بيانات صندوق النقد الدولي، IMF COFER 2024 وهي كالتالي:

العملة	الرمز	متوسط الحصة العالمية من الاحتياطيات (٪)	الاستخدام
الدولار الأمريكي (USD)	$	60% – 58%	العملة الأولى عالميًا، تستخدم في التجارة والديون
اليورو (EUR)	€	21% – 19%	العملة الرسمية لـ 20 دولة أوروبية
الين الياباني (JPY)	¥	6% – 5%	يستخدم في آسيا وسوق السندات العالمي
الجنيه الإسترليني (GBP)	£	5% – 4%	له دور تاريخي في النظام المالي
اليوان الصيني (CNY) – (الرينمينبي)	元	3% – 2%	تزايد استخدامه منذ انضمامه لسلة SDR
الدولار الكندي (CAD)	$C	2%~	عملة مستقرة من مجموعة السبع
الدولار الأسترالي (AUD)	$A	2%~	عملة شائعة في المحافظ الاستثمارية
حقوق السحب الخاصة (SDRs)	–	–	أداة احتياطية وليست عملة، صادرة عن IMF

لماذا يهيمن الدولار على الاحتياطيات؟

للإجابة عن مثل ذلك التساؤل ربما يجب العودة بالتاريخ إلى عام 1944 عندما اجتمعت عدد 44 دولة في مدينة Bretton Woods

بولايـة نيوهامبشـير الأمريكيـة، لإعـادة بنـاء النظـام المالـي العالمـي بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة وقـد تـم الاتفـاق علـى ربـط العـملات الوطنيـة بالـدولار، وربـط الـدولار بالذهـب (35 دولارًا للأونصـة)، ومـن ثَـمّ أصبـح الـدولار «عملـة وسـيطة» مرتبطـة بالذهـب، ووسـيلة تسـوية دوليـة، وقـد لعـب جـون ماينـارد كينـز (بريطانيـا) ، وهـاري ديكسـتر وايـت (أمريـكا) ، أدوارًا أساسـية فـي صياغـة النظـام، ومنـذ ذلـك الحيـن سـلمت مختلـف دول العالـم ذهبهـا للحفـظ فـي أمريـكا علـى أن تتعهـد الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بطباعـة الـدولار فـي نطـاق حـدود الذهـب، ولكـن بسـبب زيـادة العجـز التجـاري الأمريكـي بسـبب زيـادة الإنفـاق العسـكري الأمريكـي فـي حـرب فيتنـام وتجـاوز الولايـات المتحـدة الأمريكيـة الحـد المسـموح فـي طباعـة الـدولار الأمريكـي مقابـل الغطـاء الذهبـي الدولـي انهـار نظـام بريتـون وودز.

لكـن التحـول الحاسـم جـاء لاحقًـا فـي عهـد الرئيـس الأمريكـي ريتشـارد نيكسـون، حيـن أعلـن فـي 15 أغسـطس 1971 عـن إنهـاء قابليـة تحويـل الـدولار إلـى ذهـب، فـي خطـوة عُرفـت بـ»صدمـة نيكسـون». هـذا القـرار أنهـى فعليًـا نظـام بريتـون وودز، وحـوّل الـدولار إلـى عملـة ورقيـة غيـر مدعومـة بـأي غطـاء مـادي، لكنـه ظـل يتمتـع بثقـة الأسـواق بفضـل قـوة الاقتصـاد الأمريكـي واسـتقراره السياسـي. منـذ ذلـك الوقـت، لـم يعـد الـدولار مدعومًـا بالذهـب، بـل مدعومًـا بـ»المؤسسـات الأمريكيـة» –مـن بينهـا سـوق السـندات، نظـام الاحتياطـي الفيدرالـي، وعمـق الأسـواق الماليـة الأمريكيـة– وهـو مـا جعـل الـدول تـراه مخزنًـا آمنًـا للقيمـة.

تلعـب الجغرافيـا السياسـية أيضًـا دورًا محوريًـا فـي تعزيـز وضـع الـدولار. فمنـذ اتفـاق النفـط مقابـل الحمايـة بيـن الولايـات المتحدة والسـعودية فـي 1974، أصبـح الـدولار العملـة الرئيسـية لتسـعير وتجـارة النفـط

عالميًا، وهو ما يُعرف بنظام «البترودولار». وحتى اليوم، يتم تسعير أكثر من 80% من تجارة النفط بالدولار؛ مما يدفع جميع الدول –حتى تلك التي لا تتعامل تجاريًا مع أمريكا بشكل مباشر– إلى الاحتفاظ بالدولار لتسوية معاملاتها الدولية. كما تسيطر الولايات المتحدة على مؤسسات رئيسية مثل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي ونظام المدفوعات SWIFT، وهي أدوات تمنح الدولار دورًا هيكليًا في النظام المالي العالمي.

ورغم محاولات بعض الدول كالصين وروسيا لفك هذا الارتباط من خلال تعزيز استخدام اليوان أو الروبل أو الذهب في التجارة البينية، فإن الدولار لا يزال يحتفظ بأكثر من 59% من إجمالي الاحتياطيات العالمية الرسمية حتى نهاية 2023، مقارنة بـ19.7% لليورو و2.7% فقط لليوان الصيني، وفقًا لبيانات صندوق النقد الدولي (COFER Database). هذه الأرقام تؤكد أن الدولار ليس فقط عملة، بل هو أداة هيمنة مؤسسية عالمية، تُعززها القوة العسكرية الأمريكية، والتحالفات الاستراتيجية، ومكانة وول ستريت.

وباختصار، فإن تفوق الدولار في بناء الاحتياطيات العالمية لا ينبع من تفوق اقتصادي بحت، بل هو نتيجة تراكم تاريخي بدأ بانتصار أمريكا في الحرب العالمية الثانية، مرورًا بقيادتها لإعادة بناء النظام النقدي العالمي، وصولًا إلى فرضها لقواعد اللعبة عبر مؤسسات ما بعد الحرب، وقدرتها على الحفاظ على الثقة حتى بعد إنهاء غطاء الذهب. هيمنة الدولار هي التعبير النقدي الأوضح لـ«السلام الأمريكي» أو ما يُعرف بـPax Americana، تمامًا كما كان الجنيه الإسترليني يمثل Pax Britannica في القرن التاسع عشر.

عوامل مؤثرة

توجد عديد من العوامل التي تؤثر في احتياطي النقد الأجنبي بمصر ويمكن تلخيص تلك العوامل في عدة محاور؛ أهمها تحويلات المصريين بالخارج، والصادرات والسياحة والاستثمارات الأجنبية، وإجراءات صندوق النقد الدولي والاتفاقيات الدولية، وأسعار الذهب العالمية، وسياسة الصرف والإصلاحات الاقتصادية؛ نستعرض أهم هذه العوامل بشيء من التفصيل في التالي:

تحويلات المصريين العاملين بالخارج

شهدت تحويلات المصريين العاملين بالخارج في الفترة من يناير حتى يونيو 2025 أداءً استثنائيًا وأسهمت بشكل قوي في تعزيز التدفقات النقدية إلى مصر؛ حيث بلغت التحويلات في الربع الأول من العام المالي 2025/2024 حوالي 8.3 مليارات دولار مقابل حوالي 4.5 مليارات دولار في الفترة المماثلة من العام الماضي بمعدل زيادة بحوالي 84.3$، وقد جاءت بيانات الربع الثاني من العام المالي 2025/2024 عند مستويات 8.7 مليارات دولار مقابل حوالي 4.9 مليارات دولار في الفترة المماثلة من العام الماضي، وقد جاءت بيانات الربع الثالث من العام المالي 2025/2024 عند مستويات 9.4 مليارات دولار مقابل حوالي 5.0 مليارات دولار في الفترة المماثلة من العام الماضي ، ومن ثَمّ فإذا تم توقع استمرار ذلك النمط في تحويلات العاملين عند مستويات 8.8 مليارات دولار في الربع الرابع من العام المالي 2025/2024 فمن المتوقع أن تبلغ إجمالي تحويلات العاملين بالخارج عن العام المالي المنتهي في يونيو 2025 حوالي 35.3 مليار دولار أمريكي (بيانات تقديرية

أخـذًا فـي الاعتبـار متوسـط تحـويلات العامليـن بالخـارج فـي الأربـاع الثلاثـة الأولـى مـن العـام المالـي 2025/2024).

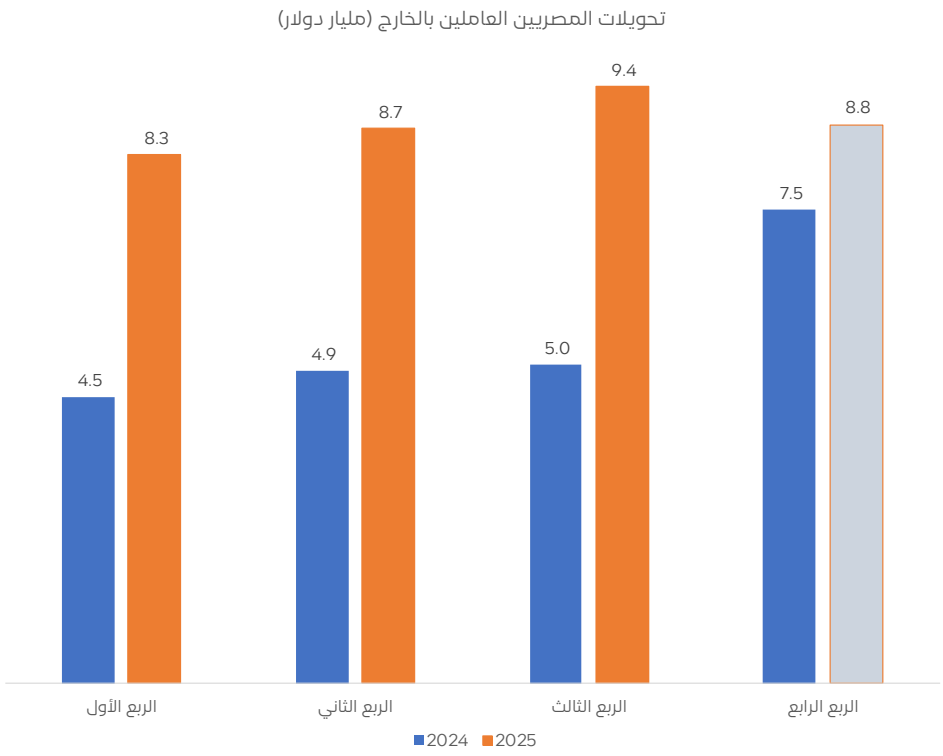

الصادرات المصرية

شـهدت الصـادرات المصريـة تحسـنًا ملحوظًـا خلال النصـف الأول مـن عـام 2025 مقارنـة بالفتـرة ذاتهـا مـن عـام 2024، مدفوعـة بزيـادة الطلـب الخارجـي واسـتقرار بيئـة الإنتـاج والتصديـر بعـد تطبيـق حـزم إصلاحيـة فـي القطـاع الصناعـي. فقـد ارتفعـت قيمـة الصـادرات فـي الربـع الأول مـن 2025 إلـى نحـو 9.09 مليـارات دولار مقابـل 8.33 مليـارات دولار فـي الربـع الأول مـن 2024، مسـجلة نمـوًا سـنويًا بنحـو 9.2% وواصلـت الصـادرات نموهـا فـي الربـع

الثاني من 2025 لتسجل 9.62 مليارات دولار، مقارنة بـ8.12 مليارات دولار خلال الفترة نفسها من العام السابق، بنسبة زيادة بلغت نحو18.5% هذا الأداء يعكس توسعًا في صادرات السلع غير البترولية، وارتفاعًا في صادرات الأسمدة والمنتجات الكيماوية والغذائية، إلى جانب تحسن قدرات النفاذ للأسواق الخارجية بدعم من اتفاقيات تجارية.

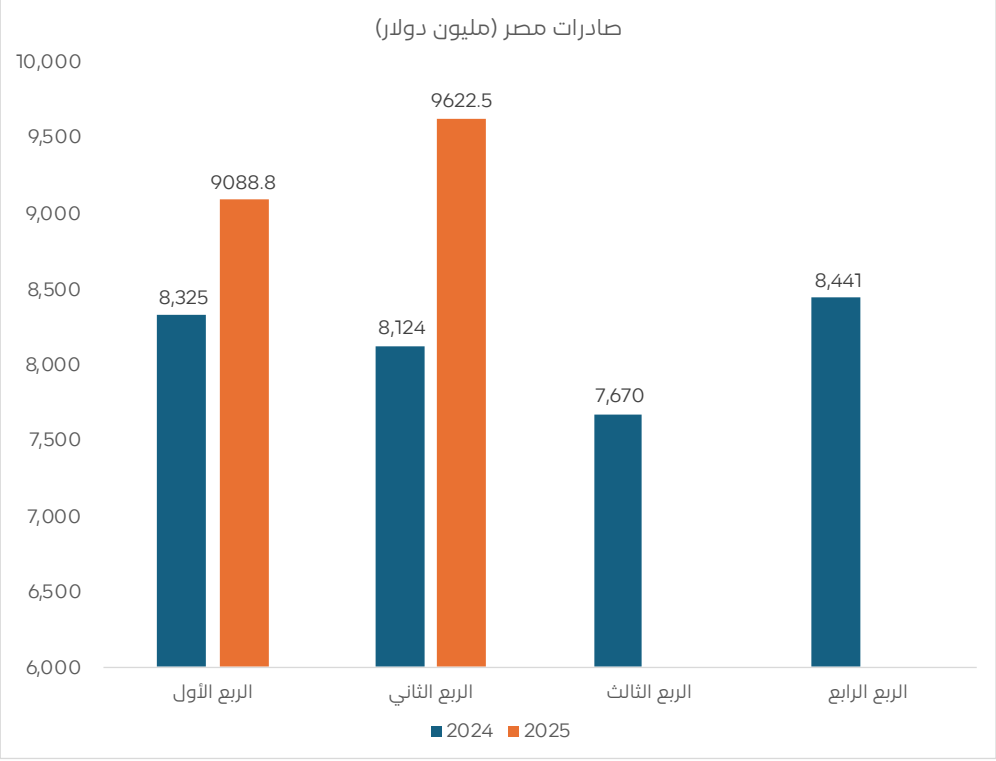

السياحة:

أما عن قطاع السياحة فقد تطور تطورًا لافتًا خلال الفترة من يونيو 2024 حتى يونيو 2025؛ حيث أظهرت بيانات ميزان المدفوعات المصري تحسنًا ملحوظًا في أداء قطاع السياحة

خلال النصف الأول من عام 2025؛ حيث ارتفعت الإيرادات السياحية إلى نحو 4.82 مليار دولار في الربع الأول مقارنة بـ 4.45 مليار دولار في الفترة نفسها من عام 2024، مسجلة نموًا بنسبة 8.2%، كما واصلت الإيرادات ارتفاعها في الربع الثاني لتصل إلى 3.91 مليارات دولار مقابل 3.32 مليارات دولار خلال الفترة نفسها من العام السابق، بزيادة بلغت نحو 18%. ويعكس هذا الأداء الإيجابي تعافي القطاع بفضل تحسن البنية التحتية السياحية، وزيادة التدفقات السياحية من الأسواق الأوروبية والآسيوية، إلى جانب الجهود الحكومية في الترويج للسياحة المصرية، وقد أسهم هذا التحسن في دعم ميزان المدفوعات من خلال تعزيز الإيرادات الدولارية، وتخفيف الضغوط على الحساب الجاري؛ مما أسهم في تعزيز احتياطي النقد الأجنبي.

الاستثمار الأجنبي المباشر

أما عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة فيمكن الربط بين التحسن التدريجي الذي شهده احتياطي النقد الأجنبي في مصر وبين مزيج من العوامل الاقتصادية والتمويلية التي أسهمت في تعزيز رصيد البنك المركزي من العملات الأجنبية، وسط تحديات محلية وإقليمية معقدة تمثلت في التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، لا سيما من دول الخليج بقيادة الإمارات، إلى جانب نجاح الحكومة في تسويق سندات محلية ودولية جذبت مستثمرين بعد إجراءات إصلاحية جريئة.

احتياطي النقد الأجنبي

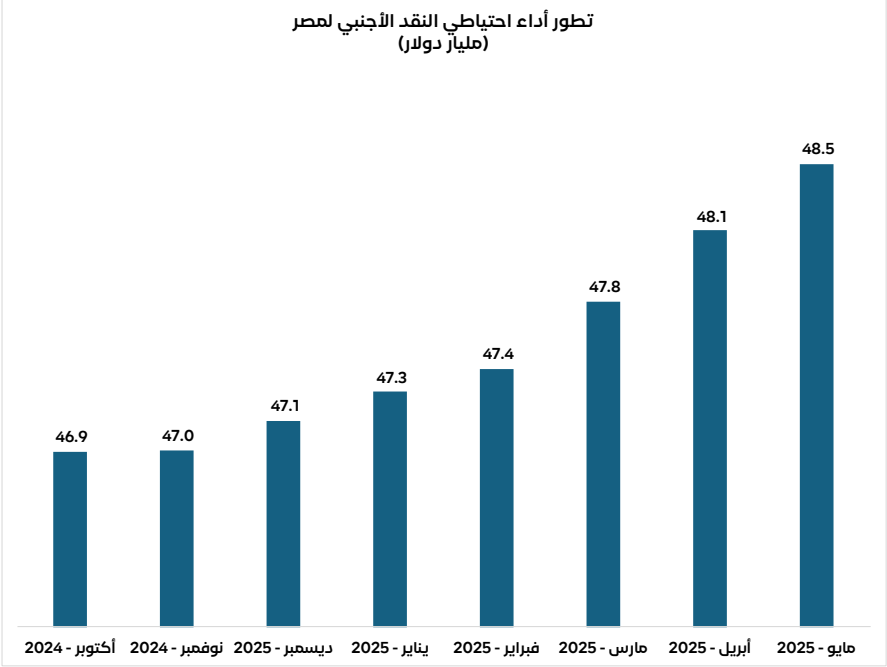

إجراءات صندوق النقد الدولي

شكلت إجراءات صندوق النقد الدولي والاتفاقيات الدولية عصبًا أساسيًا في تعزيز تلك الاستثمارات؛ إذ أقر صندوق النقد الدولي المراجعة الرابعة للبرنامج الاقتصادي المصري؛ مما أتاح الحصول على دفعة نقدية مباشرة قدرها 1.2 مليار دولار إضافية، تلتها نحو 1.3 مليار في إطار «تمويل المرونة والاستدامة»، وقد زار فريق من صندوق النقد القاهرة بين 6 و18 مايو 2025، وأجرى محادثات تقنية معمّقة مع السلطات المصرية حول السياسات الاقتصادية والمالية الهادفة لاستكمال المراجعة الخامسة ضمن الاتفاقية، وتم الإشارة إلى أن مصر تسير على الطريق الصحيح نحو الاستقرار الاقتصادي الكلي، بفضل السياسات المالية الصارمة وتحسن المؤشرات. إلا أن صندوق النقد لا يزال يشدد على ضرورة مواصلة

الإصلاحات الضريبية واستكمال الإصلاحات الهيكلية لضمان النمو المستدام ومرونة الاقتصاد في مواجهة صدمات مستقبلية، حتى تستطيع مصر الحصول على الشريحة النقدية التالية من القرض، بعد دمج المراجعة الخامسة والسادسة.

عوامل خارجية

على الجانب المالي والنقدي، أسهم ارتفاع أسعار الذهب العالمية في رفع القيمة الاسمية لاحتياطي الذهب لدى البنك المركزي المصري بنحو 3 مليارات دولار، في حين أسهمت سياسات تحرير سعر الصرف وتقييد الواردات والطلب المحلي على الدولار في استقرار سوق الصرف، وتحسين صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي.

في المجمل، يعكس الأداء الإيجابي للاحتياطي خلال هذه الفترة نجاح مصر في إدارة مواردها التمويلية والتصديرية بكفاءة، مع الحاجة لاستدامة هذه المؤشرات من خلال تعميق الإصلاحات الهيكلية، وتنويع مصادر العملة الأجنبية، وضمان مرونة أكبر في السياسات الاقتصادية على المدى المتوسط، وفي هذا السياق تولي الدولة اهتمامًا كبيرًا بتعزيز هيكل الاقتصاد الحقيقي من خلال تعزيز البنية التصنيعية المصرية والتوسع في الصناعات التي تتمتع مصر فيها بميزة تنافسية وميزة تصديرية بهدف تعزيز حصة مصر بالسوق العالمي وتعزيز مصادر الدولة من النقد الأجنبي.

بين الطموح الجيوسياسي والتحديات الهيكلية: قراءة في قمة بريكس 2025

بسنت جمال
باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

انعقدت قمة مجموعة «بريكس» السابعة عشرة في مدينة «ريو دي جانيرو» البرازيلية على مدار يومي 6 و7 من يوليو 2025، بمشاركة 20 دولة تحت شعار «تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب من أجل حوكمة أكثر شمولًا واستدامة».

وصاحبت قمة هذا العام سياق عالمي استثنائي يتمثل في التوترات التجارية الناتجة عن الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس «دونالد ترامب» على معظم دول العالم، والنزاعات الجيوسياسية كاستمرار الحرب الأوكرانية منذ فبراير 2022، وتبادل الهجمات بين إسرائيل وإيران في يونيو 2025، والتي انتهت بإعلان «ترامب» وقف إطلاق النار بين الجانبين.

وقد ركزت قمة هذا العام على عدد من القضايا منها؛ التعاون بين دول الجنوب العالمي، وإصلاح المؤسسات العالمية، وتعزيز التعاون التنموي والاقتصادي والبيئي بين دول المجموعة، وضمان اتخاذ إجراءات فاعلة في التعامل مع الصراعات، ومنع الكوارث الإنسانية، وتجنب اندلاع أزمات جديدة، ودعم الحلول السلمية للصراعات والخلافات.

بريكس ومساعي تدشين نظام متعدد الأقطاب

صاغ الباحث الاقتصادي بمؤسسة جولدمان ساكس «جيم أونيل» عام 2001 مصطلح «البريك»، الذي يشير إلى تجمع الدول صاحبة أسرع معدلات نمو اقتصادي عالمي؛ حيث توقع حينذاك صعود القوة الاقتصادية للبرازيل وروسيا والهند والصين خلال العقد

القـادم، لتتحـول توقعاتـه إلـى واقـع بانعقـاد أول اجتمـاع بيـن الصيـن والهنـد والبرازيـل وروسـيا عـام 2009، لتنضـم عقـب ذلـك جنـوب أفريقيـا عـام 2010، ومـن ثَـمّ تحـول إلـى التجمـع رسـميًا إلـى بريكـس «BRICS».

أهداف متنوعة

تشـكلت بريكـس فـي البدايـة لتحقيـق أهـداف اقتصاديـة مشـتركة كتشـجيع التجـارة والاسـتثمارات البينيـة بيـن الـدول الأعضـاء، وإصلاح مؤسسـات التمويـل الدوليـة وخاصـة صنـدوق النقـد الدولـي والبنـك الدولـي، وزيـادة دور القـوى الاقتصاديـة الصاعـدة فـي صناعـة القـرار داخـل تلـك المؤسسـات، إلـى جانـب الاهتمـام بشـكل خـاص بالتعـاون التكنولوجـي فـي مجـالات الطاقـة المتجـددة والتصنيـع عالـي التقنيـة.

وتسـعى دول بريكـس إلـى إيجـاد نمـوذج تنمـوي بديـل عبـر إطلاق نمـوذج أكثـر مسـاواة بيـن دول العالـم المتقـدم والنامـي، فيمـا تتمثـل أهـداف التكتـل الجيوسياسـية بعيـدة المـدى فـي إجـراء محـاولات لتغييـر نظـام النقـد الدولـي بتقليـل الاعتمـاد علـى الـدولار الأمريكـي فـي المدفوعـات الدوليـة وتنويـع سـلة الاحتياطـي النقـدي والاعتمـاد علـى العـملات المحليـة فـي التبـادل التجـاري، وإنشـاء نظـام مالـي بديـل لنظـام «سـويفت»، إلـى جانـب العمـل علـى تأسـيس نظـام عالمـي متعـدد الأقطـاب بعيـدًا عـن الهيمنـة الأمريكيـة؛ حيـث أدت المواجهـة المفتوحـة بقيـادة الـدول الغربيـة فـي مواجهـة روسـيا والصيـن وتصاعـد وتيـرة فـرض العقوبـات

الاقتصاديـة والحـرب التجاريـة إلـى تسـريع رغبـة بريكـس فـي إحـداث تغييـر جـذري فـي النظـام الاقتصـادي العالمـي.

أدوات بريكس لإعادة رسم الخريطة الاقتصادية العالمية

لتحقيق الأهداف المذكورة سلفًا، اتفقت الدول الخمس الرئيسية خلال قمـة عـام 2014 علـى إنشـاء بنـك التنميـة الجديـد «NDB» بشـنغهاي، بهـدف تعبئة المـوارد المشـروعات البنيـة التحتية والتنمية المسـتدامة فـي دول بريكس وغيرها من الاقتصادات الناشـئة والنامية، واسـتكمال جهـود المؤسسـات الماليـة متعـددة الأطراف مـن أجل تحقيـق التنمية العالميـة، والوفـاء بالالتزامات الجماعية لـدول المجموعة.

كمـا أنشـأت دول بريكـس ترتيـب احتياطـي الطـوارئ (CRA) عـام 2014 بحجـم يبلـغ 100 مليـار دولار، بحيـث تسـهم الصيـن بمبلـغ 41 مليـار دولار، والبرازيـل وروسـيا والهنـد بمبلـغ 18 مليـار دولار لـكل منهـا، و5 مليارات دولار لجنـوب أفريقيـا، بهـدف دعـم الـدول الأعضـاء التـي تواجـه صعوبـات فـي الدفـع، ومسـاعدة البلـدان علـى تجنـب ضغـوط السـيولة علـى المـدى القصيـر.

إلـى جانـب ذلـك، أطلقـت الـدول الأعضـاء مبـادرة «R5» الهادفـة لإنشـاء عملـة احتياطيـة جديـدة مكونـة علـى أسـاس سـلة مـن عـملات دول بريكـس (الروبـل الروسـي- الروبيـة الهنـدي- الرانـد الجنـوب أفريقـي- الريـال البرازيلـي- اليـوان الصينـي)، وتسـعى الـدول الأعضـاء لتسـوية المعـاملات التجاريـة الثنائيـة بالعـملات المحليـة؛ ففـي قمـة عـام 2015 أقـرت الـدول الخمـس إمكانيـة اسـتخدام العـملات الوطنيـة فـي المعـاملات الماليـة والتجاريـة فيمـا بينهـا.

فضلًا عن مساعي توسيع نطاق العضوية؛ حيث انضمت خمس دول جديدة للتجمع في قمة 2023، مصر والإمارات وإثيوبيا وإيران والأرجنتين، لتنسحب الأخيرة عقب فوز الرئيس «خافيير ميلي» بالانتخابات الرئاسية أواخر 2023 مبررًا ذلك بأن انضمام البلاد إلى المجموعة كبلد كامل العضوية اعتبارًا من مطلع يناير 2024 ليس مناسبًا لسياساته الخارجية مؤكدًا على التزامه بالعلاقات التجارية والاستثمارية الثنائية مع مجموعة «بريكس+»، فيما انضمت إندونيسيا للتجمع أوائل 2025.

مخرجات قمة بريكس 2025

ركزت قمة بريكس السابعة عشر على عدد من القضايا الاقتصادية والسياسية، والبيئية منها؛ تعزيز التعددية وإصلاح الحوكمة العالمية، وتعزيز السلام والأمن والاستقرار الدولي، وتعميق التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي الدولي، ومكافحة تغير المناخ وتعزيز التنمية المستدامة والعادلة والشاملة، كما يتبين تاليًا:

• تعزيز التعددية وإصلاح الحوكمة العالمية: أكدت القمة على أهمية تعزيز التعددية وإصلاح الحوكمة المالية العالمية؛ إذ تطرقت إلى إصلاح الحصص والحوكمة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بألا يكون إعادة تنظيم الحصص على حساب الدول النامية، مع ضرورة أن تزيد حصص الاقتصادات الناشئة والنامية وخاصة من أفريقيا وأمريكا اللاتينية، بشكل يُحسن من تمثيلها وتوسيع النفوذ المالي لها.

كما دعت القمة إلى تحقيق تمثيل جغرافي عادل في الأمانة العامة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية، بالإضافة إلى تعزيز دور المرأة ومشاركتها، وخاصةً من البلدان الناشئة والنامية، في جميع مستويات القيادة والمسئوليات في هذه المنظمات.

• تعزيز السلام والأمن والاستقرار الدولي: ندد البيان الختامي للقمة بالصراعات والنزاعات الدائرة حول العالم، والتي تهدد إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة كالقضاء على الفقر والجوع، كما أكد على التزام دول بريكس بتعزيز السلام والأمن والاستقرار الدولي.

• تعميق التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي الدولي: أشار البيان الختامي إلى أهمية تعاون الدول الأعضاء في مجالات التجارة الدولية، والتنمية المستدامة، والزراعة ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية للقضاء على الجوع، والفقر، وجميع أشكال سوء التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة والتنمية الريفية، وضمان الأمن الغذائي، وتحفيز الاستثمارات في الإنتاج المحلي للآلات والمعدات المصممة خصيصى لتلبية احتياجات صغار المزارعين، وكذلك العاملون في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

كما تم اقتراح إنشاء مؤسسة مستوحاة من وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف التابعة للبنك الدولي، بهدف تسهيل الاستثمار في البنية التحتية في جميع أنحاء دول الجنوب العالمي من خلال توفير ضمانات استثمارية للحد من المخاطر السياسية. ويشير هذا الاقتراح إلى استمرار اهتمام مجموعة بريكس ببناء مؤسسات موازية أو مكملة للأطر القائمة التي

يهيمن عليها الغرب. كما تشير إلى اهتمام بتوفير أدوات للدول النامية الأكثر عرضة للمخاطر لجذب الاستثمارات اللازمة.

• مكافحة تغير المناخ وتعزيز التنمية المستدامة: «جدّدت القمة تأكيدها على التزام الدول الأعضاء باتفاقية باريس للمناخ، مشدّدة على أهمية التنفيذ الفاعل لبنود الاتفاق من قِبل كافة الأطراف. كما دعت القمة جميع الدول إلى الإيفاء بالتزاماتها المناخية الراهنة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما يُعزز من العمل الجماعي لمجابهة التحديات البيئية المتصاعدة.

• تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف: دعم البيان الختامي للقمة نظامًا تجاريًا متعدد الأطراف قائمًا على القواعد، ومفتوحًا وشفافًا وعادلًا وشاملًا وغير تمييزي، ويستند إلى توافق الآراء، وتتمحور حوله منظمة التجارة العالمية، مع منح أعضائها من البلدان النامية معاملة خاصة تفضيلية. كما أشار البيان إلى قلق دول بريكس إزاء تصاعد التدابير الجمركية وغير الجمركية الأحادية التي تشوّه التجارة وتتنافى مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

ردود الأفعال

رغم عدم ذكر اسم الولايات المتحدة تحديدًا في البيان الختامي المُندد بتصاعد التدابير الجمركية وغير الجمركية الأحادية، فإن الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» هدد بفرض رسوم جمركية جديدة إضافية بنسبة 10% على أي دولة تدعم

سياسات مجموعة بريكس «المعادية لأمريكا». والجدير بالذكر، أن «ترامب» كان قد هدد في السابق بفرض رسوم بنسبة 100% على دول «بريكس» إذا تخلّت عن الدولار في التجارة الثنائية.

تعكس تصريحات «ترامب» تصعيدًا واضحًا في توجهات السياسة التجارية الأمريكية، يُوظّف الأدوات الجمركية بشكل متزايد ليس فقط كآلية لحماية السوق المحلي، وإنما كأداة للضغط الجيوسياسي على الاقتصادات الناشئة، وعلى رأسها دول مجموعة بريكس. ويأتي هذا التوجه بسبب مساعي تلك الدول لبناء نظام مالي وتجاري موازٍ يُقلل من الاعتماد المفرط على الدولار الأمريكي، ويُعزز من استخدام العملات الوطنية في المبادلات الثنائية؛ مما يُضعف تدريجيًا أدوات النفوذ الأمريكي، ولهذا، يسعى «ترامب» إلى عرقلة نشوء نظام دولي متعدد الأقطاب تُعيد فيه الاقتصادات الناشئة صياغة قواعد اللعبة الاقتصادية بما يتجاوز النفوذ الغربي التقليدي.

تحديات ماثلة

رغم مساعي بريكس الملموسة للتدشين لمجابهة الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي ومؤسساته، فإن هناك عددًا من التحديات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة للتجمع، من أبرزها ما يلي:

- **انعدام التجانس بين الدول الأعضاء:** توجد اختلافات جوهرية بين دول «بريكس» على الصعيد السياسي والاقتصادي والديموغرافي؛ إذ أن الاقتصاد الصيني أكبر حجمًا مقارنة

بباقي الدول الأعضاء، علاوة على تحكمها في نسبة كبيرة من سلاسل التوريد العالمية، وامتلاكها قواسم مشتركة مع الاقتصادات المتقدمة أكثر من نظيرتها النامية كونها حققت تقدمًا ملموسًا في مجالات التكنولوجيا والابتكار والذكاء الاصطناعي.

وإلى جانب ثقلها الاقتصادي، فإنها تمتلك ثقلًا سياسيًا أيضًا يتمثل في اتجاهها للعب دور وسيط في بعض الخلافات والنزاعات الدولية كالحرب الأوكرانية والتوسط في اتفاقية التقارب بين السعودية وإيران على سبيل المثال. كما أن مستويات التنمية الاقتصادية في دول المجموعة متفاوتة، ونظام الحكم السياسي غير متشابه، فبعض الدول الأعضاء تتبع النظام الشيوعي وبعضها ينظر إلى ذاتها كأكبر دولة ديمقراطية حول العالم مثل الهند. كما تتباين الدول في الاتجاهات الديموغرافية؛ حيث يقطن غالبية سكان البرازيل في المناطق الحضرية مقابل الهند التي لا تزال تتميز بالطابع الريفي، فيما تعاني الصين وروسيا من الشيخوخة السكانية مقابل تمتع الهند بقاعدة كبيرة من السكان في سن العمل.

- **اختلاف الرؤى تجاه الوصول لعالم متعدد الأقطاب:** لم تتمكن دول بريكس حتى الآن من صياغة خطوات جدية يُمكن تطبيقها على أرض الواقع من أجل التحول إلى عالم متعدد الأقطاب، خاصة في ظل الرغبة الصينية في تحدي القوة الأمريكية بشكل صريح مقابل المحاولات الهندية الحفاظ على علاقات متوازنة مع المحور الشرقي والغربي؛ نظرًا لمخاوفها المتصاعدة من هيمنة الصين على التجمع.

كما تتباين دوافع كل دولة للوصول إلى عالم متعدد الأقطاب؛ حيث ترغب روسيا في التخفيف من حدة العقوبات الغربية المفروضة عليها والتأكيد على فشل السياسات الغربية الرامية لعزلها عن النظام الاقتصادي العالمي، فيما تسعى الصين لتدويل اليوان في التبادلات التجارية العالمية، ولأن تحل محل الولايات المتحدة كمهيمن على النظام الاقتصادي العالمي.

- **غياب المؤسسية:** تعاني مجموعة بريكس من عدم وجود هياكل مؤسسية واضحة ورسمية؛ حيث لا تمتلك المجموعة مقرًا رئيسيًا أو آلية مؤسسية فاعلة أو أمانة عامة دائمة. ومن ناحية أخرى، يشكل غياب القواعد والمعايير المشتركة تحديًا للمجموعة أمام قرارات حاسمة مثل توسعها وضم أعضاء جدد؛ إذ لا يوجد قواعد ومعايير واضحة لقبول الأعضاء الجدد في التكتل، ويدلل على ذلك عدم الإشارة إلى ماهية المبادئ التوجيهية والمعايير والإجراءات الخاصة بعملية توسع بريكس خلال قمة عام 2023 رغم ضمهم أعضاء جدد.

- **صعوبة التخلي عن الدولار الأمريكي:** رغم جهود دول بريكس لتقليل الانكشاف على الدولار، وزيادة التبادل التجاري بالعملات المحلية، فإنها تواجه عددًا من التحديات في هذا الشأن، من بينها؛ تمتع غالبية الدول الأعضاء بعلاقات اقتصادية وثيقة مع الدول الغربية؛ ومن ثَمّ يصعب عليها التخلي الكامل عن استخدام الدولار، كما أن عملاتها المحلية ليست عملات احتياطية عالمية، فلا يزال الدولار يمثل نحو 57.74% من احتياطيات النقد الأجنبي العالمية كما يُبين الشكل أدناه:

الشكل -1 نصيب العملات الرئيسية من احتياطي العملات الأجنبية العالمي – الربع الرابع 2024

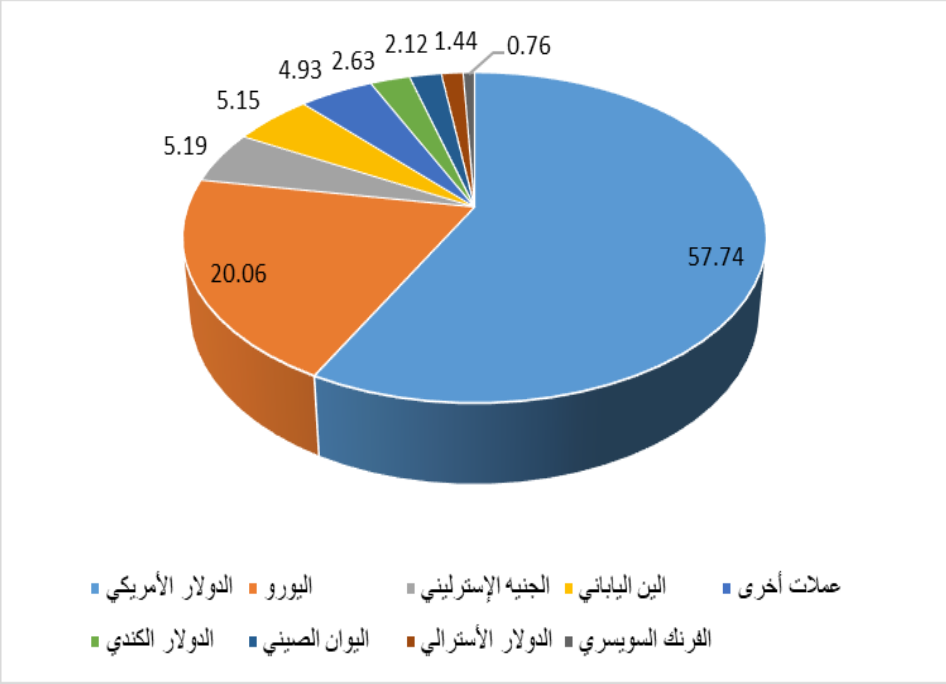

Source- IMF, Currency Composition of Official Foreign Exchange Reserves (COFER).

ويُظهر الشكل أعلاه أن الروبل الروسي واليوان الصيني لم يصبحا عملات احتياطية عالمية حتى الآن؛ حيث استحوذ الثاني على نسبة ضئيلة من الاحتياطي النقدي العالمي سجلت 2.12% حتى الربع الرابع من عام 2024. كما لا يزال اعتماد تمويل بنك التنمية الجديد على عملات الدول الأعضاء المحلية ضئيلًا نسبيًا مقارنة بالعملات الأجنبية؛ إذ من المتوقع أن يشكل التمويل المقوم بالعملات المحلية 30% من التمويل الذي يقدمه البنك بحلول عام 2026.

استخلاصًا لما سبق، تنعقد قمة بريكس لهذا العام في ظل سياق دولي يتّسم بقدر كبير من الضبابية وعدم اليقين، نتيجة تصاعد النزعة

الحمائية في السياسات التجارية، لا سيما من قِبل الولايات المتحدة، واستمرار حالة التوترات الجيوسياسية والنزاعات العسكرية التي تُفاقم من هشاشة الاقتصاد العالمي. وقد تناولت القمة موضوعات تُشابه إلى حد كبير ما تم طرحه في الدورات السابقة، مع تجديد الدعوة إلى إصلاح شامل لمنظومة الحوكمة الاقتصادية العالمية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومع ذلك، غابت عن مداولات القمة نقاشات معمقة حول سُبل التصدي للتحديات الراهنة التي تعيق تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمجموعة.

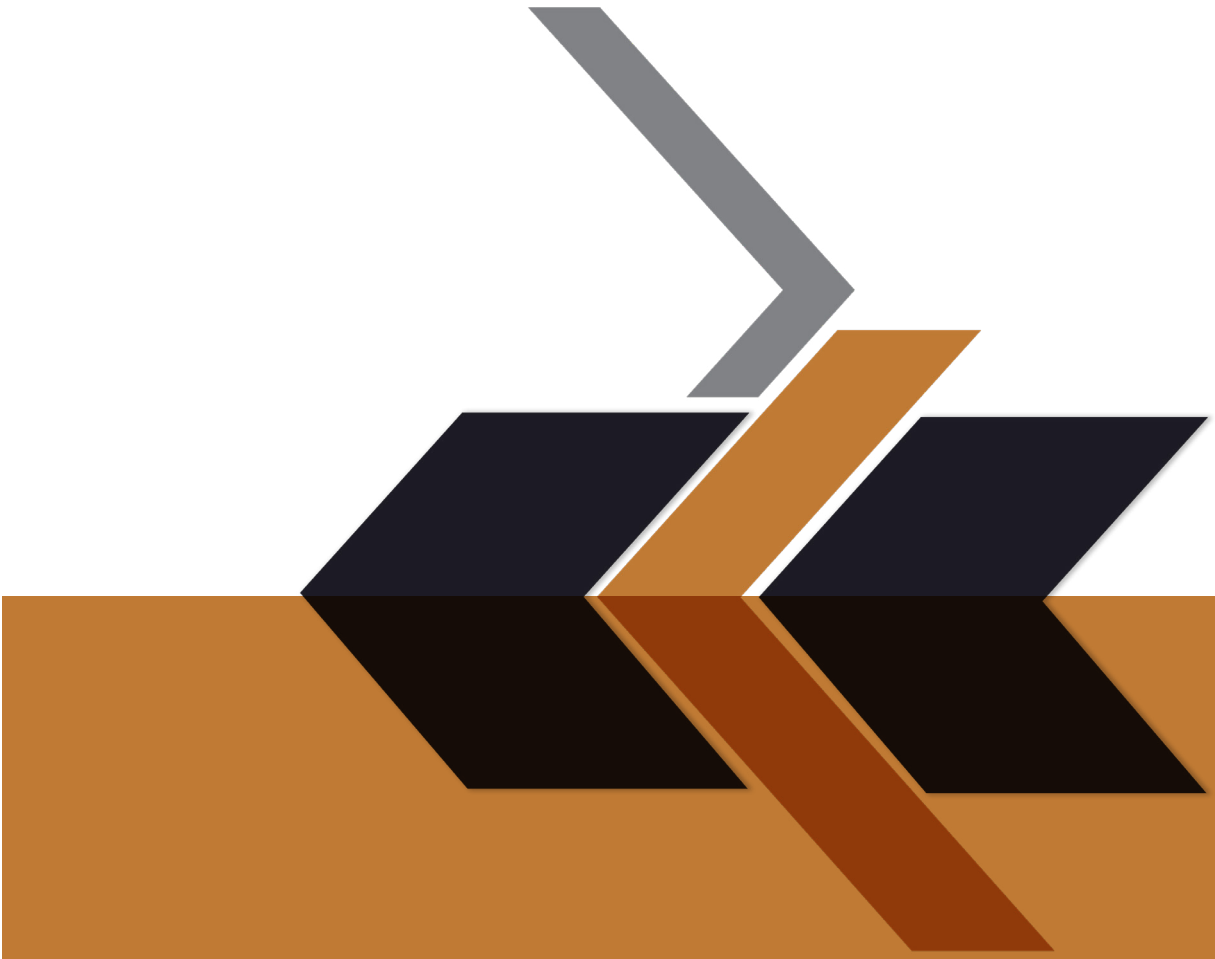

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg